تحديات الأحزاب السياسية في ظل التحول الديمقراطي المتعثر في الدول العربية

د/مصطفى بلعور
أستاذ محاضر(أ) بكلية الحقوق
والعلوم السياسية –ورقلة

الملخص:

تبرز أهمية الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي من خلال الوظائف التي تؤديها كالمشاركة في الحياة السياسية، التنشئة، التثقيف السياسي، ومن خلال دورها في صناعة الرأي العام وتنشيطه وتنظيمه ومراقبة أعمال الحكومة، ومحاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة، وتنظيم المعارضة كوظيفة كبيرة للوصول إلى الحكم.

خلصت الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية العربية إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد ضعف وهشاشة النظام الحزبي العربي، وعدم قدرته على تقديم بدائل للنخب الحاكمة في أكثر من قطر عربي.

الكلمات الدالة: الأحزاب السياسية– النظام الحزبي العربي– التحول الديمقراطي– الدول العربية.

Abstract:

The importance of political parties stands out for the support of the democratic transition through its functions such as participation in political life, upbringing, political education, and through its role in the public opinion making, motivating it and organizing it and to monitor the government's work, and its endeavor to influence the ruling authority decisions, and organizing the opposition as a function to reach to governance

This study, which deals with the Arab political parties, concluded on on a set of results which confirm the weakness and fragility of the Arab system party, and the inability to provide alternatives to the ruling elites in more than one Arab country.

مقدمة:

برزت التعددية السياسية والحزبية العربية من أجل تحقيق إرادة الشعوب في مقاومة النفوذ والاحتلال الأجنبي ونيل الاستقلال الوطني من خلال صراع خاضته لمواجهة قوى متعددة داخلية وخارجية، كما أن الاحتلال شجع على قيام هذه التعددية لأجل تحقيق التوازن بين وجوده من خلال أحزاب موالية له، وبين قوى النضال الشعبي، وذلك لتمزيق المجتمع العربي. وبعد حصول الأقطار العربية على الاستقلال مارست غالبيتها مشاركة سياسية لكنها غير فاعلة.

اتجهت العديد من الأقطار العربية–خلال فترة خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين–نحو نظام الحزب الواحد بذريعة الوحدة الوطنية وخيارات التنمية. مع نهاية سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، اتجهت العديد من الأقطار العربية نحو التعددية لأن نظام الحزب الواحد لم يضمن التمثيل الكافي للشعب مع بقاء القيادات القديمة محتكرة للسلطة من دون إعطاء المجال للجيل الجديد، وتعزز تيار التعددية بعد انهيار الأنظمة الشيوعية ذات نظام الحزب الواحد، مما جعل العديد من الأنظمة السياسية العربية تتبنى خيار التعددية الحزبية مثلا في مصر عام 1978، تونس عام 1987، الجزائر والأردن عام 1989، واليمن عام 1990.

في سياق متصل كشفت الانتفاضات الشعبية منذ 2011 في أغلب النظم السياسية العربية "تونس، مصر، اليمن، البحرين، سوريا... عدم قدرة الأحزاب السياسية الموجودة بها على استيعاب القواعد الجماهيرية التواقة إلى مزيد من الحريات السياسية، الطموحة إلى المشاركة في الحياة السياسية، كما أن الحراك الذي شهدته الدول العربية كان حراكا شعبيا لم تؤطره الأحزاب السياسية التقليدية، بل استفادت منه، ووصلت عن طريقه إلى الحكم في أكثر من قطر عربي على سبل المثال لا الحصر في تونس والمغرب.

تجيب هذه المقالة العلمية عن الإشكالية التالية: **ما هي تحديات الأحزاب السياسية في دعم وترسيخ عملية التحول الديمقراطي المتعثر في الدول العربية؟**

سيكون التركيز على النقاط التالية:

أولا–قيود العمل الحزبي في الدول العربية

ثانيا–خصائص الأحزاب السياسية العربية

ثالثا–الأحزاب السياسية منذ الحراك العربي 2011

رابعا–نتائج الدراسة

أولا–قيود العمل الحزبي في الدول العربية

في البداية تجدر الإشارة إلى عدم سماح العديد من النظم السياسية العربية غداة الاستقلال الوطني بنظام التعددية الحزبية لعدة اعتبارات نوجزها فيما يلي: [1]

- عدم توافق التعددية الحزبية مع تخلف الأقطار العربية لأن التنمية تحتاج إلى سلطة قوية ومستقرة.
- تفويت فرصة تفتيت المجتمع وترسيخ الوحدة الوطنية والاستقرار.
- اعتبار الأحزاب هي المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاجتماعية.
- التدخل الأجنبي لصالح النخب التقليدية الحاكمة.
- انقسام الأحزاب وتشرذمها وتصارعها على السلطة واتهام بعضها بعضا بتشويه العمل الحزبي.

في سياق متصل لا تزال بعض النظم السياسية العربية لا تؤمن بوجود الأحزاب السياسية مثل المملكة السعودية، وليبيا التي طرحت فيها فكرة اللجان الشعبية كبديل عن الأحزاب السياسية، وهذا قبل الإطاحة بنظام

"معمر القذافي". وفي حقيقة الأمر، فإنّ تحول بعض النظم السياسية العربية إلى التعددية السياسية من خلال فتح المجال للأحزاب السياسية جاء استجابة لمطالب نخب وقوى جديدة في المجتمع من جهة، ولمواجهة الاحتقان السياسي والاجتماعي من جهة ثانية.[2] دون التقليل من دور العوامل الخارجية "المؤسسات المالية الدولية المانحة والدول الغربية" الدافعة نحو التحول الديمقراطي، وبالتالي تبني التعددية الحزبية في تلك الدول.

لقد تم إحاطة التعددية بجملة من القيود والضوابط، السياسية، القانونية، الأمنية، التي جعلتها تحت سيطرة الحكومات وداخل الأطر التي ترسمها وتحددها، وبالتالي، فإن التعددية الحزبية وجدت في إطار حالة من عدم التوازن بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، مما يجعل النظام الحزبي أقرب إلى نظام الحزب المهيمن والمسيطر، منه إلى نظام التعددية الحزبية. وهذه الحالة وجدت في كل من مصر، سوريا، العراق، اليمن، تونس، الجزائر، في حين بقيت الأحزاب الأخرى هامشية وغير قادرة على إيصال ممثليها إلى المجالس التشريعية، إلا في حالات قليلة، والحالة الوحيدة التي تم فيها انتقال السلطة إلى أحزاب المعارضة نتيجة الانتخابات كانت في المغرب عام 1997، أما في بقية الدول العربية ذات التعددية الحزبية فلم يحصل أن استطاعت الأحزاب المعارضة إسقاط الحكومة أو المشاركة فيها إلا في حالات محدودة مثل دخول بعض قيادات الأحزاب الإسلامية في الحكومة التي تشكلت سنة 1989 في الأردن.[3]

جاءت عملية التحول أساسا من أعلى، أي بمبادرات من القيادات الحاكمة، وذلك في سعيها للبحث عن مصادر بديلة للشرعية بعدما تآكلت أسس ومصادر شرعيتها القديمة، والدليل على ذلك أن عمليات التحول جاءت بعد أحداث عنف جماهيري شهدتها أغلب النظم السياسية العربية نتيجة تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثال ذلك ما شهدته الأردن، اليمن، مصر، المغرب، الجزائر وغيرها في ثمانينيات القرن الماضي ومحاولة تلك الأنظمة احتواء القوى السياسية والاجتماعية الصاعدة وتمكينها من ممارسة ما يسمى بالتنفيس السياسي عبر بعض الأطر المؤسسية المشروعة.

تعترض الأحزاب السياسية في ممارستها لوظائفها مجموعة من المحددات والقيود التنظيمية والقانونية والاجتماعية التي تحد من فعالية الأحزاب أو دورها في دعم عملية التحول الديمقراطي. ويمكن تلخيص تلك القيود فيما يلي:

– **قيود قانونية وسياسية:** يعتبر الإطار الدستوري والقانوني الملائم شرطا أساسيا لوجود حياة حزبية فاعلة، لكنه ليس بالشرط الكافي أو الشرط الوحيد، إذ إن حيوية الحياة الحزبية هي محصلة التفاعل بين الشروط القانونية والدستورية والشروط الموضوعية المتعلقة بالقوى السياسية والاجتماعية في المجتمع[4].

الملاحظ أن معظم الدول العربية التي سمحت بوجود الأحزاب السياسية مثل المغرب، الأردن، مصر، اليمن، لبنان، الجزائر، تونس، حاولت وضع مجموعة من الضوابط والقوانين التي تقيد عملية إنشاء الأحزاب وممارستها عملها، منها:[5]

–عدم السماح بقيام الأحزاب على أسس ذات طابع تقسيمي للمجتمع.

–ألا يكون الحزب فرعا لحزب أو تجمع سياسي أجنبي، وعدم إقامة أي علاقة من طبيعتها أن تعطي شكل الفرع.

–الحصول على موافقة الإدارة "وزارة الداخلية" التي قد تسمح أو لا تسمح بإنشاء الحزب السياسي.

يمكن تلخيص القيود المفروضة على ممارسة النشاط الحزبي في الدول العربية في النقاط التالية:

– **قيود على نشاط الأحزاب** سواء على مستوى اتصالها بالجماهير أم قيامها بتنظيم أنشطة جماهيرية عامة كالمؤتمرات وغيرها، التي تصطدم–عادة–بطلب تراخيص من الإدارة لممارسة نشاطها السياسي، خاصة في بعض المناطق التي ترى فيها السلطة تهديدا قريبا منها مثال ذلك منع المسيرات والتجمعات في الساحات العمومية بالجزائر العاصمة. فضلا عن القيود الواردة في القوانين الأخرى كقانون الاجتماعات العامة والمسيرات الشعبية وقانون التجمهر وغيرها من القوانين[6].

– **قيود على مصادر التمويل:** تحظر قوانين الأحزاب استثمار أموال الحزب في الأوجه التجارية فيما عدا النشر والطباعة، ولا تسمح لها بقبول أي تبرع أو منفعة من أي جهة أجنبية أو شخص اعتباري وغيرها.

– **قيود النظام الانتخابي:** من المسلم به أن قوانين الانتخابات تساهم في تفعيل الظاهرة الحزبية أو تحد منها، ذلك أن قانون الانتخابات هو الذي يحدد النمط الانتخابي السائد فمثلا يعطي نظام الانتخاب بالقائمة ونظام التمثيل النسبي أهمية للأحزاب السياسية مهما كان حجمها السياسي في مواجهة نظام الانتخاب الفردي ونظام التمثيل بالأغلبية. والملاحظ أن معظم النظم السياسية العربية لم تأخذ بنظام التمثيل النسبي ولم تأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة، مما شكل عائقا أمام تبلور الظاهرة الحزبية. كما عمدت بعض الدول إلى وضع بعض التعقيدات أمام عملية إجراء الانتخابات من حيث الترشح والانتخاب وفرز الأصوات ومراقبتها.[7] للتدليل على ذلك مثلا تبنت السلطة الحاكمة في الجزائر آنذاك 1990 في أول قانون للانتخابات عقب التحول نحو نظام التعددية الحزبية نمط التمثيل بالأغلبية على مستوى المجالس المحلية الإقليمية، وحتى على مستوى التمثيل البرلماني، لكن مع الأزمة السياسية والأمنية الكبيرة التي شهدتها الجزائر عقب إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992، اتجهت نحو نمط التمثيل النسبي منذ قانون الانتخابات الصادر سنة 1997 سواء على مستوى التمثيل الشعبي في المجالس المحلية الإقليمية، أم على مستوى البرلمان، ولايزال هذا النمط الانتخابي من التمثيل هو الساري المفعول إلى يومنا هذا حتى بعد صدور قانون الانتخابات سنة 2012 المعدل جزئيا سنة 2016.

ولا نغالي إذا اعتبرنا الانتخابات البرلمانية والمحلية الحلقة الأساسية في المشاركة السياسية[8]، لأنها الإطار الذي يحقق الهدف من الممارسة الديمقراطية وهو التداول السلمي للسلطة بين مختلف التيارات والقوى السياسية والاجتماعية، كما تعد مؤشرا قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بين المشاركة والتنمية السياسية، ما جعل البعض يصف المشاركة السياسية في البلدان العربية بأنها: «ليست فقط شكلية وغير فعالة، ولكنها أيضا موسمية بمعنى أنها تقتصر على التصويت في الانتخابات الدورية، سواء أكانت تشريعية أم محلية أم استفتاء بخصوص واقعة وطنية مهمة، وتظل هذه المشاركة الموسمية في غالبية الأحيان شكلية غير مؤثرة، وهي أقرب إلى التعبئة من المشاركة بالمعنى المحدد المتفق عليه أي المشاركة كمبدإ

سياسي وإجراء نظامي كجوهر للمفهوم الديمقراطي وللممارسة السياسية ».[9]

دفع فشل الأحزاب السياسية العربية في تدعيم المشاركة السياسية بصورتها التقليدية وهامشية دورها إلى استخدام الوسائل الأخرى المتاحة ومنها تقديم العرائض وإصدار البيانات ضد مواقف الحكومة، وكذلك الاشتراك في بعض أعمال العنف ومظاهر الاحتجاج على السياسات الحكومية، وتحول دورها إلى ما يشبه دور جماعات الضغط التي تحاول التأثير على السلطة، كما سمح هذا الوضع لبعض التنظيمات الأخرى بالظهور معبرة عن قطاعات شعبية واسعة عجزت الأحزاب القائمة عن الوصول إليها مثل الحركات الإسلامية في كل من مصر، الأردن، لبنان، الجزائر، المغرب، وظهور ظاهرة الأعضاء المستقلين في البرلمانات. وفي سياق متصل يؤكد الدكتور "على الدين هلال" على مجموعة من الحقائق التي يمكن الوقوف عليها من خلال استقراء واقع الانتخابات في الدول العربية هي:[10]

▪هيمنة الحزب الكبير وهذا ما تؤكده خبرات مختلفة من البلاد العربية، ففي مصر في انتخابات 1995 حصل الحزب الديمقراطي على 94 % من إجمالي المقاعد، وفي الانتخابات البرلمانية لسنة 2010 التي شهدت تزويرا كبيرا لصالح الحزب الحاكم. وفي اليمن حصل حزب المؤتمر الشعبي على 69 %، وفي موريتانيا حصل الحزب الحاكم وهو الحزب الجمهوري الديمقراطي على 54 % من المقاعد، وفي الجزائر حصل الحزب الحاكم على 40 % من المقاعد وهي نسب متقاربة في أغلب الانتخابات البرلمانية.

▪استخدام العنف، فقد شهدت مثلا انتخابات 1995 في مصر استخدام العنف من الحزب الكبير ومن جهة الأحزاب المعارضة، كما استخدم لأسباب عشائرية، وشهدت الجزائر نفس الظاهرة بعد إلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية لسنة 1991 التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ آنذاك.

▪ظاهرة المستقلين،[11] إذا كان الأصل في الحياة الحزبية أن الذي يخوض العملية السياسية ينخرط في الأحزاب، فإن البارز في بلادنا العربية ظاهرة أخرى تتمثل في عدد المرشحين "الأحرار" للانتخابات من دون الأحزاب، وعدد المرشحين المستقلين أكبر في بعض الحالات من عدد المرشحين الحزبيين، كما هي الحال في لبنان، كما تشير التقارير إلى تزايد دور العشائرية والقبلية في الانتخابات الأردنية وحتى الكويتية.

تؤدي الأحزاب السياسية العربية–في الوقت ذاته–دورا فعالا في خلق الرأي العام وتنشيطه وتنظيمه من خلال تنظيم المناقشات العامة وعقد الندوات ويظهر دورها أكثر في وسائل الإعلام التي تمتلكها الأحزاب كالصحافة الحزبية التي تعتبر إحدى منافذ الأحزاب في ظل احتكار الدولة في الغالب لوسائل الإعلام وخاصة الثقيلة منها كالتلفزيون. وتعد الأحزاب أهم القنوات المؤسسية التي يسعى المواطنون من خلالها إلى الوصول إلى السلطة بالطرق المشروعة ومراقبة ومحاسبة الحكومات من خلال الدور الذي تقوم به المجالس المنتخبة على المستوى المحلي والوطني، حيث كشفت بعض عمليات الفساد السياسي والإداري وأحرجت الحكومات في الكثير من المواقف نتيجة الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب مثال ذلك ما حدث في كل من مصر، الأردن، اليمن، الكويت وغيرها.

ثانيا–خصائص الأحزاب السياسية العربية:

رغم الأدوار المميزة التي تقوم بها الأحزاب السياسية على صعيد الحياة السياسية إلى درجة جعلت الكثير من الكتاب والمفكرين يربطون بين فعالية الأحزاب والديمقراطية، لكن المتتبع للأحزاب السياسية العربية يجد أنها تتصف بمجموعة من النقاط هي:

● ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه أو ما يسمى بـ "شخصنة الأحزاب العربية"، مثل ارتباط نشأة حزب الكتائب اللبناني بشخص "بيار الجميل" منذ عام 1936... وخطورة هذه السّمة تكمن في ارتباط العضو أو المؤيد بشخص رئيس الحزب ومؤسسه أكثر من ارتباطه بأهداف الحزب أو برنامجه على نحو يطرح تساؤلات جادة حول قدرة الحزب على التكيف والاستمرار بعد رحيل مؤسسه.[12]

وبالتالي، الاتجاه الواضح هو تحكم القيادات الحزبية في بقية الحزب.

● ضعف القواعد الجماهيرية لغالبية الأحزاب السياسية العربية في مصر، الأردن، اليمن، موريتانيا، الجزائر، تونس، حيث تتموقع في دوائر اجتماعية وجغرافية ضيقة داخل العواصم وبعض المدن الكبرى، وتظهر بوضوح خلال الاستحقاقات الانتخابية، فقد كشفت مختلف الانتخابات التعددية التي نظمت في البلدان العربية عن هشاشة القوى الحزبية الموجودة في الساحة السياسية وحتى أعرقها حضورا وأكثرها تجربة باستثناء الأحزاب الحاكمة والمهيمنة على المجالس المنتخبة في الأقطار العربية.[13] كما يلاحظ غياب البناء التنظيمي للأحزاب ويظهر ذلك بوضوح من خلال افتقاد الأحزاب العربية للتحديد الدقيق لعدد أعضائها ولا يوجد نظام داخلي لمتابعة الأعضاء.

● التشرذم والانشقاق السياسي والفكري الذي تعاني منه العديد من الأحزاب السياسية العربية كنتيجة للانشقاقات الحزبية الداخلية التي أصبحت سمة لصيقة بالأحزاب العربية، ويرجع البعض أسباب تلك الانشقاقات إلى التنافس على رئاسة الحزب أو على مناصب قيادية فيه، وإلى بروز أجنحة متصارعة داخله على خلفية الانقسام الفكري والسياسي بشأن قضايا داخلية أو خارجية، أو بسبب تدخلات حكومية في شؤون أحزاب المعارضة مثال ذلك حركة النهضة بين جناح عبد الله جاب الله والمعارضين له، والانقسام ذاته داخل حزب جبهة التحرير الوطني بين جناح "علي بن فليس" والمعارضين له "التصحيحيين" أثناء المؤتمر الثامن للحزب في 2001، وفي حركة مجتمع السلم بين جناح "أبو جرة سلطاني"، والمعارضين له. تؤكد تلك الانشقاقات الداخلية التي تشهدها الأحزاب العربية على حقيقة مفادها افتقار تلك الأحزاب إلى الديمقراطية الداخلية.

● افتقار أغلب الأحزاب السياسية العربية إلى البرامج الحقيقية والرؤية الفكرية والشعبية وتمثيل القطاعات الاجتماعية المختلفة، وخضوع الحياة الحزبية لتأثير المال والإعلام، وهو ما كشفت عنه نتائج الانتخابات البرلمانية المتوالية في مصر مثلا في سنوات 2000 و2005 و2010 لصالح الحزب الوطني الديمقراطي المنحل عقب الانتفاضة الشعبية في مصر يوم 2011/01/25.

● تشير الكثير من الدراسات إلى بروز أحزاب سياسية تمتاز عن الأحزاب الأخرى بقدراتها المالية والإعلامية التي تمكنها من تنظيم نفسها، رغم أنها لا تمتلك شعبية ولكنها ذات نفوذ وتأثير، سواء كانت في السلطة أم المعارضة، مثال ذلك مع التجمع الدستوري

الديمقراطي المنحل في تونس بعد الانتفاضة الشعبية في 2011/01/14، والأهم من ذلك أن هذه الأحزاب لا تحتاج إلى البرامج السياسية الواضحة والمفصلة، وإنما تخاطب عواطف الجماهير وتحرك مشاعرهم أكثر من عقولهم. وبالتالي، يظل دور الأحزاب العربية محدودا في التأثير على الرأي العام وتشكيله، فهي تركز على الشعارات السياسية العامة مع الإهمال وعدم الاهتمام بالاحتياجات اليومية والحياتية للمواطنين.[14]

● أظهرت تجارب بعض الأحزاب العربية أنها لا تملك المقومات الحقيقية للأحزاب السياسية وأنها حركات صورية تقتات على خيرات السلطة، من خلال ما تقدمه من امتيازات لأعضائها مثال ذلك الأحزاب العربية الحاكمة فهي تبدو في كثير من الأحيان عبارة عن هياكل سطحية تهدف إلى تعزيز موقف النخبة الحاكمة، ولذلك فإن أي تغير في السلطة أو النخبة الحاكمة سيؤدي إلى انهيار تلك الأحزاب أو زوالها مثال ذلك الحزب الاشتراكي في مصر الذي أنشأه السادات ثم اتجه "السادات" نحو إنشاء الحزب الوطني.[15]

● سمح الواقع الحزبي المأزوم في البلدان العربية بظهور حركات احتجاجية متحررة من القيود الحزبية حتى إنها تكاثرت وامتدت من دولة إلى أخرى مشكلة أحد الأبعاد المهمة لظاهرة حراك الشارع العربي مثال ذلك الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" سنة 2005، التي رفعت مطالب حول المشاركة السياسية والمواطنة المتساوية وتداول السلطة ورفض توريث الحكم وانتقلت الظاهرة إلى ليبيا فأسس بعض نشطائها السياسيين من المنتمين إيديولوجيا إلى تيارات شتى "حركة إخلاص"، وقد ركزت في مطالبها على إعمال مبدإ تداول السلطة ودعت إلى تفعيل هذا الهدف بمختلف الوسائل السلمية بما فيها التظاهر والإضراب والاعتصام، وحثت المعارضة في الخارج على التواصل معها وتسليط الضوء عليها إعلاميا[16].

● من بين التحديات الكبيرة التي تواجه التحول الديمقراطي المتعثر في الدول العربية إشكالية التعامل مع الأحزاب والتيارات الإسلامية أيا كان اسمها، وهل نستطيع أن نطور العملية الديمقراطية بالرغم من إقصائهم منها، وإذا تم إدماجهم هل يمثل ذلك خطرا على الحياة السياسية؟ ضمن هذا السياق يمكن طرح نقطة مهمة تتمثل في مدى استيعاب النظم السياسية العربية الحالية للحركات السياسية الإسلامية، ومدى تقبل بعض هذه الحركات للديمقراطية.

لعل الصعود السريع للحركات الاجتماعية الاحتجاجية وقدرتها على التعبئة الشعبية والحشد الجماهيري، جعل البعض يقدمها بديلا عن الأحزاب السياسية، لكن في الحقيقة تبقى الأحزاب السياسية مؤشرا على التعددية السياسية وإمكانية التداول السلمي للسلطة إذا سمح لها بالعمل العلني والتنافس الانتخابي فيما بينها على مقاعد البرلمان وتشكيل الحكومات.

ثالثا: الأحزاب السياسية منذ الحراك العربي 2011

أثبتت الانتفاضات الشعبية التي شهدتها العديد من الدول العربية ضد الأنظمة السلطوية عجز تلك الأنظمة عن تحقيق التنمية للمواطن العربي، نتيجة انتشار الفساد واحتكار الثروة والسلطة لصالح فئة ضيقة في المجتمع من جهة، وتضييق مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان من جهة ثانية، كما أن وعي الجماهير الشعبية بحقوقها، جعلها هي التي تقود عملية التغيير، وخاصة أبناء الطبقة الوسطى، من المثقفين، والمتواصلين عبر

وسائط التواصل الاجتماعي الرافضين للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في أوطانهم، أما الأحزاب السياسية المعتمدة في الدول العربية، فقد استفاد بعضها من الحراك العربي مثل الأحزاب والتيارات ذات التوجهات الإسلامية في مصر قبل انقلاب 2013/06/30، وفي تونس والمغرب منذ 2011، حيث قدمت نفسها بديلا سياسيا منظما عن الأنظمة والأحزاب السياسية الحاكمة.

إجمالا يمكن رصد الحراك السياسي العربي في ثلاثة مستويات أساسية هي:[17]

– **المستوى الأول:** الانتفاضات التي نجحت في الإطاحة برأس النظام وتواصل مسيرتها النضالية في كل من مصر وتونس.

– **المستوى الثاني:** الانتفاضات التي مازالت مستمرة: في سوريا واليمن وليبيا.

– **المستوى الثالث:** الاحتجاجات التي انتهت ببعض الإصلاحات السياسية، كما في المغرب والأردن والجزائر وغيرها.

الملاحظ من وجهة نظرنا على المستوى الأول هو فشل التجربة السياسية المصرية عقب تدخل العسكر، وإسقاط حكم الإخوان المسلمين ممثلا في حزب العدالة والحرية، وسجن الرئيس المنتخب "محمد مرسي" وقيادات الحركة سنة 2013، أما باقي الأحزاب السياسية في مصر كالوفد، العمل، النور، الناصري وغيرها من الأحزاب فيبقى حضورها السياسي والبرلماني محدودا.

أما في الحالة التونسية، فهي تراوح مكانها نتيجة أعمال العنف والاغتيال، ما أعقبه تخلي حزب النهضة ذو الميول الإسلامية عن رئاسة الحكومة وبروز حزب جديد في الساحة السياسية التونسية عرف "بنداء تونس" يترأسه "الباجي قائد السبسي" رئيس الجمهورية التونسية حاليا، ويرى البعض في نشأة هذا الحزب الجديد" نداء تونس" وجها آخر للثورة المضادة وللدولة العميقة، كما تشهد تونس عدم استقرار حكومي، كان آخره تكليف "يوسف الشاهد" بتشكيل حكومة جديدة ضمت عدة أحزاب سياسية مثل نداء تونس، النهضة، مستقبل تونس وغيرها. نالت هذه الحكومة ثقة نواب البرلمان يوم 2016/08/26 خلفا لحكومة "الحبيب الصيد" التي سحب منها نواب البرلمان الثقة في أوت 2016 بسبب عجزها عن تسيير ومعالجة العديد من الملفات الأمنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.

أمّا بالنسبة إلى المستوى الثاني فلا تزال فيه الانتفاضات مستمرة، بل تمت عسكرتها: في سوريا واليمن وليبيا لا يكاد يبرز أي دور للأحزاب السياسية لسببين أساسيين:

– **السبب الأول:** أنّ النظام السياسي الليبي السابق في عهد "معمر القذافي" كان يمنع تشكيل الأحزاب السياسية، وكان البديل عنها، هي اللجان الشعبية، أما الأحزاب التي تأسست عقب الإطاحة بالنظام فهي غير مهيكلة، ولا تحوز الخبرة السياسية الكافية لإدارة الشأن السياسي، فضلا عن خضوع بعضها للتكوين العشائري القبلي، أكثر منه سياسيا.

– **السبب الثاني:** في النظام السياسي السوري ظلت عائلة الأسد ومن ورائها حزب البعث الحاكم المسيطر على مفاصل الدولة ومؤسساتها، وحتى على الساحة السياسية، أما الأحزاب الإسلامية كحركة الإخوان المسلمين فهم ممنوعون من النشاط السياسي. أما في اليمن فقد ظل حزب المؤتمر الوطني هو الآخر مسيطرا على الحياة السياسية وعلى مؤسسات الدولة، بل إن المؤسسة العسكرية كانت تسيطر عليها عائلة الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح"

من وجهة نظرنا، تبدو التداعيات الأمنية والعسكرية جلية في تلك الدول، نتيجة عسكرة الثورة في الدول المذكورة "سوريا واليمن وليبيا"، حيث لايزال الصراع المسلح مستمرا في تلك الدول منذ 2011 إلى يومنا هذا 2016، وبالتالي، لا يمكن الحديث عن عملية سياسية في المدى المنظور، نتيجة تقاطع المصالح الداخلية مع المصالح الإقليمية والدولية، وبروز قوى أخرى كالجماعات الإرهابية "داعش" في الحالة السورية والليبية، والجماعات الطائفية "الحوثيين" المتحالفين مع نظام الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح" في الحالة اليمنية.

بالنسبة إلى المستوى الثالث المتعلق بالدول التي انتهت الاحتجاجات فيها ببعض الإصلاحات السياسية:

– في الجزائر شاركت العديد من الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية لسنة 2012 مثل حزب جبهة التحرير الوطني الذي حصد الأغلبية فيها مع التجمع الوطني الديمقراطي، كما شاركت الأحزاب الإسلامية في تلك الانتخابات مثل حركة مجتمع السلم التي خرجت من التحالف الرئاسي وتحالفت مع أحزاب إسلامية أخرى "تكتل الجزائر الخضراء"، وقد وصفت الأحزاب الأخيرة مع جبهة القوى الاشتراكية الانتخابات البرلمانية لسنة 2012 بالمزورة، خاصة بعد أن أكدت اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات حدوث التزوير.

– في المغرب، جرت انتخابات برلمانية مبكرة تميزت بقدر كبير من النزاهة، حقق فيها حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية نجاحا في الانتخابات المغربية عام 2002 و2007 وحصد الأغلبية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في نوفمبر 2011، ووفقا للتعديلات الدستورية التي نصت على تعيين رئيس الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية في منصب رئيس الوزراء، حيث عيّن الملك عبد الإله بن كيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية رئيسا للحكومة، وضمت الحكومة وزراء من حزب الاستقلال، حزب الحركة الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، بخلاف المستقلين.[18]

أما في بعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن فقد قاطعت الأحزاب الإسلامية الانتخابات لاختلافها مع السلطة الحاكمة في العديد من القضايا مثل عدم الاتفاق على قانون الانتخابات، في الوقت الذي كلف فيه ملك الأردن عبد الله الثاني لجنة لمراجعة نصوص الدستور الأردني.[19]

في سياق متصل، أدى الحراك العربي منذ 2011 إلى مشهد سياسي واقتصادي واجتماعي مرتبك نتيجة بروز الأقليات في بعض الدول العربية محاولة التعبير عن ذاتها بكيفيات تتناسب وطبيعة بنية مجتمعاتها ونمط السلطة السياسية فيها، كما ظهرت النزعات الانفصالية بنسب مختلفة، فبعضها وصل إلى حد الانفصال التام مثلما حدث مع "جنوب السودان"، وبعضها شبه منفصل "كردستان العراق"، وبعضها غير منفصل لكنه خارج حدود السلطة السياسية "أكراد سوريا، بعض المناطق الليبية"، فضلا عن توترات إثنية ومذهبية في اليمن "الحوثيين وقوى جنوبية" وفي مصر "الأقباط"، والتوتر المذهبي الشيعي– السني في العراق والبحرين والسعودية، فضلا عن الانقسام الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية.

لقد وجد المواطن العربي نفسه أمام مشهد دامٍ رافق الحراك العربي المنشود، كما رافق ذلك تردٍّ في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية، وأحزاب سياسية عربية عاجزة عن أداء وظائفها، سواء على مستوى البرلمان أم خارج البرلمان في الساحة السياسة، ومواقفها الباهتة من القضايا الوطنية الداخلية والقضايا الإقليمية

والدولية، خاصة في ظل تنامي الدور التركي وتصاعد التدخل الإيراني في أكثر من بلد عربي في سوريا والعراق واليمن.

تأسيسيا لما سبق يقتضي تفعيل دور الأحزاب السياسية العربية في دعم وترسيخ التحول الديمقراطي المتعثر في الدول العربية توفر مجموعة من الشروط نوجزها في النقاط التالية:[20]

❖أن تؤمن النخب الحاكمة بأن التعددية هي فرصة من شأنها أن تؤدي إلى إمكانية الانتقال السلمي للسلطة، بدل الصراع على السلطة بطرق غير سلمية وغير قانونية.

❖تغيير أساليب الممارسة الداخلية للأحزاب من حيث دمقرطتها، لأن الأحزاب السياسية[21] تعمل على تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع والدولة هي في أشد الحاجة إلى تنظيم قوي ومتماسك داخليا ومرتبط بقاعدة اجتماعية تحيطه بالدعم والمساندة وتساعده على نشر وتحقيق أهدافه. وفي سياق متصل بأهمية الفكر الديمقراطي داخل الأحزاب العربية يقول الكاتب "علي الدين هلال": «... إذا كنا نتهم الحكومات بأنها باقية في السلطة لمدة طويلة، أو نتهمها بأنه لا توجد فيها ديمقراطية أو مشاركة للرأي في أشياء كثيرة، سنجد أن الذين يوجهون هذه الانتقادات لديهم نفس العلل أيضا».[22]

❖تتطلب عملية التحول الديمقراطي أداء مختلف أطراف العملية السياسية لأدوارها وخاصة الأحزاب السياسية التي هي مطالبة بالقيام بوظائفها على حد تعبير "فيليب برود" Philip Braudوهي هيكلة الانتخابات، التجنيد السياسي، الرقابة على أعمال الحكومة، التنشئة السياسية للمواطنين، الوساطة للدفاع عن الفئات الهشة وحلبة للحوار السياسي.[23]

❖ضرورة توفير الإطار السياسي المناسب للعملية السياسية من خلال سيادة الدستور وحكم القانون والانتخاب الحر للهيئات التشريعية وممارسة الرقابة الفعالة على السلطة التنفيذية واستقلالية القضاء والحد من تدخل العسكريين في السياسة المدنية وخضوعهم للسلطة السياسية.

رابعا: نتائج الدراسة:

– يرتبط الوضع المتأزم لدور الأحزاب السياسية العربية في عملية التحول الديمقراطي بعاملين أساسيين: الأول يتعلق بالضوابط والآليات المقيدة للعمل الحزبي، التي ترجع إلى البنية المغلقة للنظم السياسية العربية، أما العامل الثاني فيرتبط ببنية الأحزاب العربية ذاتها التي عجزت عن تطوير هياكلها التنظيمية القيادية وأطرها الفكرية وأعادت إنتاج سلبيات النخب الحاكمة، وبالتالي أخلت بعملها السياسي والحزبي، وأصبح بعضها عرضة لظاهرة الانشقاقات الأفقية العمودية، إن على مستوى القيادة، أم على مستوى القواعد النضالية.

–كشفت التجارب الانتخابية المتعددة في الكثير من البلدان العربية عن التحالف الواضح بين السلطة والمال، ويتضح ذلك في القدرات المالية والإعلامية التي يمتاز بها بعض المرشحين المستقلين، أو ما تتمتع بها بعض الأحزاب السياسية عن غيرها، رغم أنها لا تمتلك قاعدة شعبية ولكنها ذات نفوذ وتأثير سواء كانت في السلطة أم المعارضة.

– **تنبئ مصفوفة التأثير المتبادل بين المتغيرات القُطرية والإقليمية والدولية** أن العوامل الهيكلية في البنية العربية والبنية الدولية يرجحان امتداد عدم

الاستقرار في الدول العربية، كما أنه مرشح للتوسع في مناطق عربية أخرى نتيجة بروز الأقليات، وحتى النزعات الانفصالية بنسب مختلفة في الدول العربية، نتيجة ضعف الأحزاب السياسية، وعجزها عن القيام بوظائفها كالتنشئة السياسية، التثقيف السياسي، ومن خلال دورها في صناعة الرأي العام وتنشيطه وتنظيمه ومراقبة أعمال الحكومة، ومحاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة، وترسيخ قيم المواطنة، والولاء للوطن بدل الولاء للطائفة أو المنطقة.

– ضرورة ترسيخ الثقافة السياسية في المجتمعات العربية وعلى مستوى الأحزاب السياسية العربية حتى يتم ترسيخ المبادئ الديمقراطية، وتحديدا مبدإ التداول السلمي للسلطة، وهي إشكالية في غاية التعقيد، خاصة من طرف الأحزاب الحاكمة الموجودة في السلطة التي تسعى لتزوير الانتخابات حتى تضمن بقاءها في الحكم، أو بعض الأحزاب السياسية الإسلامية التي تريد الانفراد بالحكم في ظل البيئة الاجتماعية العربية المتنوعة والمعقدة، أو بعض الأحزاب العلمانية التي ترفض الاعتراف بالآخر ونقصد هنا رفضها للأحزاب الإسلامية.

إجمالا يمكن القول إنه لا سبيل للخروج من الركود السياسي في الدول العربية دون نمو رأي عام مؤطر من الأحزاب السياسية ومن المجتمع المدني حتى يفرض إرادته على النخب السياسية الحاكمة ويدفعها نحو تبني خيارات سياسية واقتصادية واجتماعية تخدم حقوق الإنسان العربي وعملية التحول الديمقراطي برمتها.

مراجع وهوامش الدراسة:

(1) غليون، برهان، حقوق الإنسان العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 55.

(2) نفس المرجع، ص 56.

(3) حمدي، عبد الرحمان، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات، الأردن: جامعة آل البيت، 2000، ص 288.

(4) فؤاد عبد الله، ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 245.

(5) الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 267.

(6) فؤاد عبد الله ثناء، مرجع سابق، ص 245.

(7) نفس المرجع، ص 245.

(8) عرّف الكاتب "هيربرت ما كلوسي " المشاركة السياسية بأنها: «تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر». تفاصيل أكثر انظر: نجاد برعي، إصلاح النظام الانتخابي، القامرة: جماعة التنمية الديمقراطية، 1998، ص 35.

(9) جلال عبد الله، معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد (55)، سبتمبر 1983، ص 110-111.

(10) العجلوني، إبراميم، وآخرون، الواقع العربي وتحديات قرن جديد، الأردن-عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1999، ص 58-59.

(11) يعني المرشح المستقل أحد معنيين: التفسير الأول أن هذا المرشح ليس عنده أي فكر من أي نوع كان، ويمثل العشيرة فهو مرشح القبيلة، ومرشح بأمواله أو أموال عشيرته، أما التفسير الثاني أنه في الحقيقة ينتمي إلى حزب وحزبه رفض أن يرشحه على قوائمه فهو ينزل كمستقل ويكسب المقعد ثم يعود مرة أخرى إلى حزبه. تفاصيل أكثر انظر: العجلوني إبراميم، نفس المرجع السابق، ص 59.

(12) هلال علي الدين ومسعد نيفين، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 176.

(13) العلوي بن سعيد والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دمشق: دار الفكر، 2006، ص 144.

(14) حريق، إيليا، وآخرون، المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي، بيروت: مركز توفيق طبارة الاجتماعي، 2004، ص 53-55.

(15) حمدي، عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 301.

(16) أحمد يوسف، أحمد ونيفين، مسعد، حال الأمة العربية 2005، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 47.

(17) أحمد يوسف، أحمد ونيفين، مسعد، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 121.

(18) أحمد يوسف ونيفين مسعد، حال الأمة العربية 2011-2012، مرجع سابق، ص 121.

(19) نفس المرجع، ص 121.

(20) فؤاد عبد الله ثناء، مرجع سابق، ص 246-247.

(21) يعرف الكاتب "جوزيف لابالومبرا " الأحزاب السياسية بأنها:" تنظيم دائم...وتنظيم محلي جيد التنظيم ومستديم، يجري علاقات منظمة ومتنوعة على المستوى الوطني، بحيث يكون لمسيريه الوطنيين أو المحليين إرادة اعتلاء السلطة أو ممارستها، من خلال الانتخابات وغيرها..." تفاصيل أكثر انظر:

Dominique; Chagnollaud ; Science Politique: Eléments de sociologie politique; Paris: Edition Dalloz; 2006; p 212.

(22) العجلوني إبراميم، مرجع سابق، ص 64.

Philip Braud ; Sociologie Politique ; Alger: Casba éditions; 2004;

(23) p 423-433.